اللغة والأدب–مجلة علمية محكّمة
ISSN: 1111–1143 EISSN: 2602–5202
العدد: 34 ؛ المجلد: 19.؛ الشهر 12 السنة: 2022

Language and Literature
A peer-reviewed Scientific journal
Issued by
the Departement of Arabic Language
and Literature

اللغة والأدب

I.S.S.N: 1111–1143
E.I.S.S.N: 2602–5205

اللغة والأدب
مجلة علمية محكّمة
يصدرها
قسم اللغة العربية
وآدابها

الدلالات السطحية بين ابن جني وعبد القاهر الجرجاني

The surface semantics between Ibn Jiniy and AbAL Qahir AL-Jarjani

1 أستاذ الدراسات اللغوية المشارك، جامعة ظفار (سلطنة عمان)، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم التطبيقية

1 Associate Professor, Dhofar University (Sultanate of Oman), Department of Arabic Language and Literature, College of Arts and Applied Sciences,.

الإيميل المهني للباحث الأول

المؤلف المرسل(باللغتين): الاسم الكامل:	الإيميل:
أحمد بن عبد الرحمن بالخير Ahmed bin Abdul Rahman, avec mon Dieu	abalkhair@du.edu.om

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:
2021–11–11	2022–05–11

اللغة والأدب–مجلة علمية محكّمة
ISSN: 1111–1143 EISSN: 2602–5202
العدد: 34 ؛ المجلد: 19.؛ الشهر 12 السنة: 2022

الملخص: يسعى البحث للوقوف على جهد عالمين جليلين من علماء اللغة في ميدان الدلالات السطحية؛ لرصد نقاط الالتقاء والاختلاف بينهما، وبيان الإضافات المعرفية لكلّ منهما بشكل عام ووضعها في محلها من الدرس الدلالي اللغوي الحديث، وعقد موازنة بينهما يقف فيها على المنهجية التي اتبعها كل منهما في دراسته للدلالات السطحية. واقتضت طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لتتبع مواطن الدلالة في كتابيّ (الخصائص) و(دلائل الإعجاز) واستقرائهما وتحليلهما. ووظف البحث المنهج التحليلي لمعالجة الأمثلة التطبيقية في الكتابين، كما استعان بالمنهج المقارن؛ للمقارنة بين منهجية ابن جني، وعبد القاهر الجرجاني في دراستهما لأضرب الدلالة السطحية المختلفة ومفرداتها، وبيان نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما.

الكلمات المفتاحية: الدلالة، الدلالات السطحية، ابن جني، عبد القاهر الجرجاني.

Abstract: The research seeks to find out the efforts of Ibn Jiniy through his book (AL-Khasyis) and Abdul Qahir AL-Jarjani through his book (Dalayil AL-Alejaz) in the field of surface semantics; to monitor the points of convergence and difference between them, and the clarification of the knowledge to addition for each of them in general and put it in its place from the semantic modern linguistic lesson, and stand on the methodology followed by each of them in this surface semantics study. The nature of the research had to use the inductive approach to trace the indication in to books and extrapolated them, and descriptive analytical approach to describe and analyze extrapolated position, also used the comparative approach; to compare the methodology of Ibn Jiniy and AbAL Qahir AL-Jarjani in there study of the different types of surface semantic and its vocabulary, and clarify points of agreement and difference between them, the topic has been addressed by talking about: phonemic surface, morphological, grammatical, lexical.

Keywords: semantic, surface semantics, Ibn Jiniy, Abdul Qahir AL-Jarjani.

مقدمة:

يعد موضوع علم الدلالة من أهم المباحث اللغوية التي تصدى لدراستها علماء اللغة قديماً وحديثاً؛ ذلك أنه ذو علاقة وثيقة بالعلوم اللغوية الأخرى كعلم الأصوات، وعلم الصرف، وعلم النحو، والبلاغة.

وألّف علماء اللغة العديد من المؤلفات والكتب في موضوع الدلالة بدءًا بالمعاجم ومروراً ببعض الكتب التي تتحدث عن بعض قضايا الدلالة، وانتهاء بالكتب المختصة بالدلالة إلى أنْ تشكل علم مستقل من علوم اللغة أطلق عليه علم الدلالة.

وتصدى لدراسة الدلالة مجموعة من علماء اللغة القدماء والمحدثين. أما القدماء فقد درسوه ضمن معالجتهم لعلوم اللغة في مؤلفاتهم وكتبهم المختلفة، واشتهر من هؤلاء العلماء ابن جني، وعبد القاهر الجرجاني. وأما المحدثون فقد تناولوا الدلالة ودرسوها بصورة مباشرة وأفردوا لها كتباً خاصة بها بعد أن أصبحت علماً من علوم اللغة، وكانت أفضلية السبق في التأليف في هذا الضرب من علوم اللغة لعلماء اللغة الغربيين، وتبعهم في ذلك علماء اللغة المحدثون من العرب، أمثال: إبراهيم أنيس، وأحمد مختار عمر، وعبد الكريم مجاهد؛ فألّفوا كتباً مختصة في علم الدلالة.

وجاء البحث ليسلط الضوء على جهد عالمين جليلين من علماء اللغة الأفذاذ هما ابن جني في كتابه (الخصائص)، وعبدالقاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) في ما يخص الدلالة السطحية؛ فكل واحد منهما يمثل حلقة وصل مهمة في تاريخ الدراسات اللغوية العربية؛ فبينما شاع النحو ظهر ابن جني في القرن الرابع الهجري ليمثل مرحلة جديدة في تاريخ اللغة تتجاوز الظواهر العامة من اللغة وتكشف عن أسرارها. في حين مثل عبد القاهر الجرجاني – هو الآخر– في القرن الخامس الهجري مرحلة مهمة في تاريخ الدراسات اللغوية عندما قال بنظرية النظم التي ربطت علم النحو بالمعنى.

وتصدى البحث لدراسة الدلالة السطحية عند هذين العالمين دون غيرهما؛ نظراً لاختلاف اهتمامات كل منهما عن الآخر فيما يخص موضوعات اللغة؛ إذ غلب على الأول الغوص في دقائق اللغة وسبر خصائصها، وكشف أسرارها دون التعرض للأمور الظاهرة منها التي أشبعت في محلها من كتب اللغة الأخرى. وأما الثاني فغلب عليه الاهتمام ببعض المباحث البلاغية والنحوية وربطها بفكرة النظم التي يقول بها.

وأما الجديد في هذا البحث فهو عقد موازنة ومقارنة بين هذين العالمين في كتابيهما (الخصائص) و(دلائل الإعجاز)؛ للوقوف على أبرز القواعد والأسس التي يرتكز عليها كل منهما في إطار اهتمام البحث، بالإضافة إلى وضع جهدهما موضعه الذي يليق به في الدراسات اللسانية الحديثة، والخروج ببعض النتائج الجديدة المتعلقة بالدلالة السطحية.

المحور الأول: الدلالات السطحية:

خصّ علماء الدلالة أنواع الدلالة بمبحث مستقل ضمن مباحث علم الدلالة المتنوعة، وحصروها في أربعة أنواع رئيسة هي: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية. فلو تفحصنا الخطوات التي تكاد تُجمع عليها معظم الاتجاهات والمناهج الدلالية في محاولة الوصول إلى المعنى والدلالة لوجدناها تمر عن طريق الإفادة من مستويات علم اللغة: المستوى الفونولوجي (الصوتي)، والمستوى المورفولوجي (الصرفي)، والمستوى التركيبي (النحوي)، والمستوى المعجمي. (تامر، 1994).

إلا أنني ارتأيت في هذا البحث أن أُقسِّم أنواع الدلالة إلى قسمين أساسيين، هما: الدلالات السطحية التي تحوي الدلالات الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية. والدلالات العميقة التي تحوي الدلالات السياقية، والزمنية، والسببية، والمعنى البلاغي.

وقد جاءت هذه التسمية بحسب طبيعة معالجة المادة اللغوية في كل منها، فالأولى التي وسمت بالسطحية تستشف الدلالة من ظاهرها دون الحاجة إلى التعمق فيها، فدلالة الصوت تؤخذ من صفته أو مخرجه أو اجتماعه بغيره من الأصوات، ومثلها الدلالة الصرفية التي تتحدد دلالتها تبعا لنوع الكلمة واشتقاقها، وقس عليهما النحوية والمعجمية.

وقد وردت الدلالة الصوتية عند ابن جني تحت اسم الدلالة اللفظية، وتعد عنده من أقوى الدلالات؛ حيث أورد في (باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية) "اعلم أن كل واحد من هذه الدلالات معتد مراعى مؤثر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب، فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية"(ابن جني، د.ت، 1 :46–47) فلكل دلالة من هذه الدلالات دورها الفعال في تحديد المعنى، ولهذا يجب أن تؤخذ كلها في الحسبان، إلا أن الدلالة الصوتية (اللفظية) – عند ابن جني– تعد أقوى من الدلالتين الصناعية (الصرفية) والمعنوية (النحوية). وأرجع سبب قوة الدلالة اللفظية عن باقي الدلالات الأخرى إلى أن معرفتها تتوقف على الأصوات المكونة للكلمة "ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره"(السابق). أما الدلالات العميقة فليس لنا أن نتوصل لها دون النظر في ما وراءها، ونراعي الظروف والملابسات التي تحيط بها.

أولا– الدلالة الصوتية:

الدلالة الصوتية في أبسط تعريفاتها "هي ما تؤديه الأصوات المكونة للكلمة من دور في إظهار المعنى في نطاق تأليف مجموع أصوات الكلمة المفردة "(عكاشة، 2005م، ص17) فتضام الأصوات يؤدي إلى معنى محدد، وقد يطرأ عليها عارض صوتي فتتغير الدلالة.

وقد أولى ابن جني الدرس الصوتي اهتماماً كبيراً فبحث في العديد من قضاياه، وأفرد له أبواباً وفصولاً تناثرت في كتابه (الخصائص)، وتمثل ذلك في حديثه عن مخارج الأصوات، وصفاتها،

وبعض المظاهر الصوتية غير التركيبية كالنبر والتنغيم، ودلالة الأصوات؛ بل إنه استحسن رأي من قال إن الأصوات هي أصل اللغات، إذ يقول: "ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وصهيل الفرس، ثمّ وُلِّدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل" (ابن جني، د.ت، 1: 46–47)، وهذا دليل على أن للدراسة الصوتية قيمة عند ابن جني، إذ أولاها كثيراً من اهتماماته في مؤلفاته المختلفة.

وفي موضع آخر يشير ابن جني إلى سعة مفهوم الأصوات؛ إذ يقول: "وإذا جاز أن نسمي الرأي والاعتقاد قولاً، وإن لم يكن صوتاً، كان ما هو أصوات قولاً أجدر بالجواز. ألا ترى أن الطير لها هدير، والحوض له غطيط، والأنساع لها أطيط، والسحاب له دوي" (ابن جني، د.ت، 1: 23). فإذا كانت هذه الأشياء وهي ظواهر طبيعية لها أصوات، فمن باب أولى أن تكون الأقوال التي تنطق فعلياً أصواتاً ما دامت تطلق على الآراء والمعتقدات التي ليست بأصوات، وهذا دليل على أهمية الأصوات، فاللغة ما هي إلا "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" (ابن جني، د.ت، 1: 33).

أما بالنسبة لعبدالقاهر الجرجاني، فلا نجد عنده ذلك الاهتمام الكبير بعلم الأصوات أو الدرس الصوتي، ويبدو ذلك واضحاً في كتابه (دلائل الإعجاز) إذ إننا لا نكاد نجد عنده أي إشارة إلى ذلك العلم سوى موضع أو موضعين من الكتاب ذلك أنه صب جل اهتماماته لتحديد معنى الكلم التي لا تتضح إلا من خلال النظم الذي توضع فيه. (الجرجاني، 1992)

وما يهمنا هنا هو تحديد موقف كل منهما في نظرته للدلالة الصوتية. فابن جني كان ينظر إلى أن للصوت المفرد دلالة لغوية داخل سياق صوتي معين، وتمثل ذلك في حديثه عن علاقة الصوت بالدلالة، على النحو الآتي:

- مشاكلة الأصوات أحداثها (مناسبة صفة الصوت للحدث): ويبدو أن الخليل أول من ربط بين الصوت ودلالته على الحدث، فقد نقل عنه الأزهري قوله: "صرّ الجندب يصرّ صريراً، وصرّ الباب يصر، وكل صوت شبه ذلك فهو صرير إذا أمتد، فإذا كان فيه تخفيف وترجيع في إعادة ضوعف كقولك: صرصر الأخطب صرصرة " (الأزهري،2001) وذكر ابن جني قوله في هذا الشأن: "إنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومداً فقالوا: صرّ، وتوهموا في ضرب البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر" (ابن جني، د.ت، 2: 154). وابن جني قد سار في هذا الطريق وسلك هذا المسلك؛ إذ يقول: "فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج مُتلئِبٌ عند عارفيه مأموم. وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر عنها" (ابن جني، د.ت، 2: 157). ويضرب ابن جني على هذا الفرع من الدلالة الصوتية العديد من الأمثلة، ومن ذلك: (خضم) و(قضم)؛ فالخضم لأكل الرطب، والقضم للصلب اليابس، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، يقول:"خضم وقضم، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس نحو: قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك. وفي الخبر قد يدرك الخضم بالقضم، أي: قد يدرك الرخاء بالشدة واللين بالشظف" (ابن جني، د.ت، 2: 157).
- ترتيب فاء الكلمة وعينها ولامها له علاقة كبيرة في إبراز الحدث المستدل عليه من الكلمة، يقول ابن جني: "إنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها، وتقديم ما يضاهي أول الحدث، وتأخير ما يضاهي آخره، وتوسيط ما يضاهي أوسطه، سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود، والغرض المطلوب" (ابن جني، د.ت، 2: 162). ومثال ذلك قولهم: "بحث، فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض، والحاء لصحلها تشبه مخالب الأسد، وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث، والبث للتراب. (ابن جني، د.ت، 2: 163)
- تقارب صوت واحد في المخرج مع صوت آخر في كلمة أخرى له علاقة في كشف الدلالة، ومثاله ما ورد في الخصائص حيث قال: "العسف والأسف، والعين أخت الهمزة، كما أنَّ الأسف يعسف النفس وينال منها، والهمزة

أقوى من العين، كما أنَّ أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف، فقد ترى تصاقب اللَّفظين لتصاقب المعنيين". (ابن جني، د.ت، 2: 146).

- تقارب ثلاثة أصوات في المخرج في كلمتين مختلفتين بعد وضع كل واحد منهما مقابل صاحبه في الكلمة الأخرى يؤدي إلى تقارب المعاني، يقول ابن جني: وتجاوزوا ذلك – يقصد الظواهر الصوتية السابقة – إلى أنْ ضارعوا بالأصول الثلاثة الفاء والعين واللام، فقالوا: عصر الشيء، وقالوا: أزله إذا حبسه، والعصر ضرب من الحبس. وذلك من (ع ص ر) وهذا من (أزل)، والعين أخت الهمزة، والصاد أخت الزاي، والراء أخت اللام" (ابن جني، د.ت، 2: 150). وابن جِنّي هنا يقصد بأخت أنَّهما يخرجان من نفس المخرج مع اختلاف صفتهما. ثمّ يتابع فيقول:" وقالوا: الأزم: المنع، والعصب: الشد، فالمعنيان متقاربان، والهمزة أخت العين، والزاي أخت الصاد، والميم أخت الباء وذاك من (أزم) وهذا من (عصب)" (ابن جني، د.ت، 2: 150).
- اتفاق الصوتين في المخرج وتضادهما في الصفة دليل على معنى التضاد بين الكلمتين، نحو: الطاء والدال والتاء في (قطر، وقدر، وقتر)؛ إذ يقول: "ومن ذلك تركيب (ق ط ر)، و (ق د ر)، و (ق ت ر) فالتاء خافية متسفلة، والطاء سامية متصعدة، فاستعملتا لتعاديهما في الطرفين كقولهم: قتر الشيء وقطره. والدال بينهما ليس لها صعود الطاء ولا نزول التاء، فكانت لذلك واسطة بينهما، فعبر بها عن معظم الأمر ومقابلته، فقيل: قدر الشيء لجماعه ومحرنجمه. وينبغي أن يكون قولهم: قطر الإناء الماء ونحوه، إنما هو (فعل) من لفظ القطر ومعناه. وذلك أنه إنما ينقط الماء عن صفحته الخارجة وهي قطره. فاعرف ذلك " (ابن جني، د.ت، 2: 162).
- بعض الأصوات إذا وقعت مع صوت معين يكون لها دلالات خاصة. يقول ابن جني في (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني): "ومن طريف ما مرَّ بي في هذه اللغة التي لا يكاد يُعلم بُعدُها ولا يحاط بقاصيها، ازدحام الدال، والتاء، والطاء، والراء، واللام، والنون إذا مازجتهن الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما. من ذلك الدالف للشيخ الضعيف، والشيء التالف. والطليف والظليف: المجَّان، وليست له عصمة الثمين، والطنف لما أشرف خارجاً عن البناء، وهو إلى الضعف لأنه ليست له قوة الراكب الأساس، والأصل والنَّطَف: العيب، وهو إلى الضعف، والدنِف: المريض. ومنه التنوفة وذلك لأن الفلاة إلى الهلاك، ألا تراهم يقولون لها: مهلكة، وكذلك قالوا لها: بيداء، فهي فعلاء من بادٍ يبيد. ومنه الترفة؛ لأنها إلى اللين والضعف، وعليه قالوا: الطرف؛ لأن طرف الشيء أضعف من قبله وأوسطه"(ابن جني، د.ت، 2: 166).

خلاصة القول إن للحروف دلالة صوتية طبيعية تمنحها قيمة تعبيرية، وهذه القيمة التعبيرية ذات بعدين معنويين، الأول عام يكتسبه الحرف من المخرج الذي يحدده، والآخر خاص يتشكل من الصفات التي يتحلى بها الحرف من همس وجهر، وإطباق وانفتاح، واستفال، وشدة ورخاوة... "وهذا يعني أن النقل من المعنى العام للفظ إلى معنى آخر يتطلب استبدالاً فونيمياً نوعياً، أما تنويع المعنى وتخصيصه فيحتاج إلى استبدال في صفات الفونيم لا في نوعه، ويتم ذلك باستخدام فونيم آخر من المخرج نفسه، ولكل فونيم صفاته". (هادف،2009). وهنا يؤكد الدكتور بوزيد هادف ما ذهب إليه ابن جني إذ أثبت أن للحرف دلالة معنوية تتحدد من خلال مخرج الحرف وصفته، وهذا يدل على وجود صدى لموقف ابن جني من الدلالة الصوتية عند المحدثين.

وتمثلت الدلالة الصوتية عند ابن جني في إيضاحه العلاقة بين النبر والمعنى الدال عليه، فهو ملمح صوتي لا يدخل في تأليف البنية الصوتية للكلمة ولكنه يظهر في الأداء فقط، أورد في (باب في شجاعة العربية) " وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً، وتُمكّن الصوت بإنسان وتفخّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك" (ابن جني، د.ت، 2: 373) فالتفخيم لكلمة (إنساناً) ونبرها كأنّك لفظتها لتفيد معنى المدح.

كذلك الحال في التنغيم فقد بيّن ابن جني بصورة غير مباشرة أن له علاقة بالدلالة، ذكر في (باب في نقض الأوضاع إذا

ضامّها طارئ عليها) "من ذلك لفظ الاستفهام؛ إذ ضامه معنى التعجب استحال خبراً. وذلك قولك: مررت برجل أي رجل. فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً. وكذلك مررت برجل إنّما رجل؛ لأن ما زائدة. وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر. فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله: من الخبرية" (ابن جني، د.ت، 3: 269).فالنغمة الكلامية هي التي ميّزت أسلوب التعجب عن أسلوب الاستفهام. ومن المعلوم أنه قد يمطل الحرف وينغم لأداء معنى معيّن فمنه ما يأتي لغرض شكلي بحت كإقامة وزن ايقاعي معين، ومنه ما يأتي لغرض دلالي أو معنوي كالندبة أو للإنكار أو للتعجب.

وأما عبد القاهر الجرجاني فقد كانت نظرته للدلالة الصوتية مخالفة تماماً لابن جني، وكان واضح الموقف تجاه هذا النوع من الدلالة، إذ يرى أن المعاني لا تكون من الأصوات وحدها، بل من وضعها في ترتيب معيّن، فاختلاف ترتيب أصوات الكلمة يعقبه اختلاف في معناها، يقول في (فصل الفرق بين حروف منظومة و كلم منظومة):"ومما يجب إحكامه بعقب هذا الفصل، الفرق بين قولنا: حروف منظومة، و كلم منظومة، وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمُقْتَفٍ في ذلك رَسْماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحرَّاه. فلو أن واضع اللغة كان قد قال: (ربض) مكان (ضرب)، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد، وأما نظم الكَلِم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس. فهو إذن نظم يعتبرُ فيه حالُ المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النَّظم الذي معناه ضمُّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق" (الجرجاني، 1992، ص49).

ففي هذا الموضع يجرد عبد القاهر الجرجاني الصوت المفرد من الدلالة مطلقاً، ولا يجعل له أدنى قيمة دلالية. وهذا يتوافق مع منهجيته في كتابه الدلائل؛ إذ إنه يكاد يجرد الكلمة نفسها من الدلالة ما لم توضع في سياق ونظم معين، فكيف بالأصوات المفردة؟!!!

يؤكّد عبد القاهر الجرجاني في موضع آخر أن الفصاحة لا تكون للفظة وإنما للمعاني وذلك في (فصل في أن الفصاحة والبلاغة للمعاني)، حيث يقول: "وبيان آخر، وهو أن القارئ إذا قرأ قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ (القرآن الكريم، مريم: 4)، فإنه لا يجد الفصاحة التي يجدها إلا من بعد أن ينتهي الكلام إلى آخره. فلو كانت الفصاحة صفة للفظ (اشتعل)، لكان ينبغي أن يحسبها القارئ فيه حال نطقه به. فمحال أن تكون للشيء صفة، ثم لا يصح العلم بتلك الصفة إلا من بعد عدمه. ومن ذا رأى صفة يعرى موصوفها عنها" (الجرجاني، 1992، ص407). لقد دفع ذلك الجرجاني إلى القول بأن من يعتقد بثبوت الفصاحة أو الدلالة للفظ إنما هو مدّع واهم فيقول:" ثم لا شبهة في أن هذه الفصاحة التي يدعونها للفظ هي مُدّعاة لمجموع الكلمة دون آحاد حروفها، إذ ليس يبلغ بهم تهافت الرأي إلى أن يدّعوا لكل واحد من حروف (اشتعل) فصاحة، فيجعلوا (الشين) على حدته فصيحاً، وكذلك (التاء) و(العين) و(اللام). وإذا كانت الفصاحة مُدّعاة لمجموع الكلمة لم يتصوّر حصولها لها إلا من بعد أن تعدم كلها ويقتضي أمر النطق بها. ذاك لأنه لا يُتصوَّر أن تدخُلَ الحروفُ بجملتها في النطقِ دفعةً واحدةً، حتى تُجعل الفصاحة موجودة فيها في حال وجودها. وما بعْد هذا إلاَّ أن نسألَ اللهَ تَعالى العصمة والتوفيق، فقد بلغ الأمر في الشناعة إلى حد، إذا تنبه العاقل لَفَّ رأسَه حياء من العقل، حين يراه قد قال قولاً هذا مؤداه، وسلك مسلكاً إلى هذا مفضاه" (السابق، ص408).

والمتأمل في كلام عبد القاهر الجرجاني السابق يدرك أنه يتناقض تماماً مع ما جاء به ابن جني، بل إنه لا يكتفي بذلك، إذ ينتقد من يقول بأن ثمّة علاقة بين الصوت ومدلوله، فيصفه بأنه رأي متهافت مضطرب متخلخل، فلا يستسيغ قول من يقول: إن صوت (الشين) في لفظة (اشتعل) فصيح لو أخذ على حدته، كذلك الحال في التاء والعين واللام. ومثل هذا التحليل يذكرنا بحديث ابن جني عن دلالة الفعل (بحث) عندما جعل لكل صوت من أصوات بحث دلالة منفردة، فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض، والحاء لصحلها تشبه مخالب الأسد، وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث، والبث للتراب. (ابن جني، د.ت، 2: 163) والحق أنَّ مثل هذه الجزئية تمثّل نقطة خلاف جوهرية بين ابن جني والجرجاني.

ولو أردنا أن نقف على آراء اللغويين المحدثين إزاء الدلالة الصوتية فسنجد أن غير واحد من هؤلاء وقف على تلك الدلالة

وتحدث عنها؛ فهذا تمام حسان يقول: "ومما يعود إلى علاقة اللفظ بالمعنى في بحوث فقه اللغة ما لاحظه العلماء من نوع ارتباط بين جرس الكلمة وأثره في دلالتها في بعض الحالات؛ فسجلوا ذلك تحت عنوانين: أولها المحاكاة، أو دلالة الكلمة بجرسها على مدلولها. وأول من لاحظ هذه الظاهرة اللغويون الإغريق فسموها (ono mato poeia). ولكن هذه الظاهرة شائعة في جميع اللغات الإنسانية، وقد أرجع بعض اللغويين إليها النشأة الأولى للغة؛ فجعلوا اللغة في نشأتها محاكاة لأصوات الطبيعة. وقد لاحظ اللغويون العرب هذه الظاهرة في كلمات مثل الخرير والفحيح والحفيف والزئير ... وثاني العنوانين اللذين وضعهما العلماء تحت المحاكاة هو عنوان التأليف" (حسان، 1982، ص251).

فابن جني إذا لم يكن بدعاً من القول – بناء على ما تحدث به تمام حسان– في حديثه عن دلالة الأصوات، فهذه الظاهرة كانت معروفة ومعلومة لدى الأمم الأخرى، وهي ظاهرة شائعة في اللغات الإنسانية، كما أن بعض اللغويين جعلوا نشأة اللغة الأولى مرتبطة بأصوات الطبيعة، وهذا يعود بنا إلى رأي ابن جني في نشأة اللغات عندما استحسن قول من قال إن أصل نشأة اللغات هو محاكاة أصوات الطبيعة.

كما أشار تمام حسان إلى أن ثمّة إشارات إلى قضية العلاقة بين الصوت ودلالته، إلا أنَّ هذه الإشارات لم تكن واضحة المعالم مقارنة مع ما جاء به ابن جني الذي بسط الحديث في هذا النوع من الدلالة، وفصّل فيه، وتناوله على نحو تطبيقي بذكره للعديد من الأمثلة عليه.

ثانيا– الدلالة الصرفية:

هي" جوهر المادة اللغوية المشترك في كل ما يستعمل من اشتقاقاتها وأبنيتها الصرفية" (الداية، 1996، ص20)، وذلك إن قلت: شرب؛ فله دلالة بخلاف دلالة شارب، ومشروب، وشرّاب؛ فتنوع الدلالات ينبني على تنوع الأبنية الصرفية مع الاشتراك في المعنى العام؛ وذلك لاشتراكها في أصل اشتقاقي واحد.

وقد أشار سيبويه إلى هذا النمط من الدلالة؛ إذ يقول: "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحدٍ حين تقاربت المعاني قولك: النزوان، والنقزان؛ وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع. ومثله العسلان والرتكان. وقد جاء على فعالٍ نحو: النزاء والقماص، كما جاء عليه الصوت نحو: الصراخ والنباح؛ لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلف من نفسه في النزوان ونحوه. وقالوا: النزو والنقز، كما قالوا: السكت والقفز والعجز؛ لأن بناء الفعل واحدٌ لا يتعدى كما أن هذا لا يتعدى. ومثل هذا الغليان؛ لأنه زعزعة وتحرك. ومثله الغثيان؛ لأنه تجيش نفسه وتثورٌ. ومثله الخطران واللمعان؛ لأن هذا اضطراب وتحرك. ومثل ذلك اللهبان والصخدان، والوهجان؛ لأنه تحرك الحر وثؤوره، فإنما هو بمنزلة الغليان"(سيبويه، 1982، 4: 14).

لقد توسع ابن جني في الحديث عن الدلالة الصرفية، إذ عرض لمجموعة من المباحث الصرفية، بل إنه ابتكر وأسس لبعض المباحث الصرفية كالاشتقاق الأكبر، فجاء حديثه عن هذه القضايا مبثوثاً في ثنايا خصائصه، حيث أفرد لها مجموعة من الفصول والأبواب، فهو يعول عليها كثيراً، ويبني عليها حججه لا سيما ما يتعلق منها بالمعنى.

في حين أن عبد القاهر الجرجاني لم يتوسع في الحديث عن الدلالة الصرفية كما هو الحال عند ابن جني، بل كانت مجرد إشارات وتلميحات تطرح تحت أبواب نحوية أو بلاغية واسعة كالتقديم والتأخير والفصل والوصل بما يخدم نظرية النظم التي يقول بها. وعلى الرغم من أن الجرجاني لم يفرد للدلالة الصرفية أبواباً وفصولاً مستقلة إلا أنه أشار إلى قضايا مهمة في الصرف.

وما يهمنا هنا أن نحدد موقف كل من ابن جني وعبد القاهر الجرجاني من الدلالة الصرفية، أهي موجودة في مفرد الكلم أم غير موجودة؟ وهل من علاقة بين الصيغة الصرفية أو الأدوات أو الوزن الصرفي وبين الدلالة؟

من السهولة بمكان أن نحدد نظرة ابن جني للدلالة الصرفية؛ ذلك أن ابن جني يقرر أن ثمّة علاقة بين الصوت المفرد ودلالته، فمن باب أولى أن تكون ثمّة علاقة بين الكلمة المفردة ودلالتها. ونحن إذ نقول ذلك لا نفترضه افتراضاً بناء على موقفه من الدلالة الصوتية، بل إن ابن جني أثبته بالأمثلة التطبيقية على المباحث الصرفية التي عرض لها.

وتنبغي الإشارة أيضاً إلى أن ابن جني توسع في هذه الدلالة أكثر من سابقتها أي الدلالة الصوتية؛ إذ تضافرت فيها الأصوات مع الوزن الصرفي والصيغة الصرفية والنوع الصرفي للكلمة

من اسم أو فعل أو حرف، بالإضافة إلى تقليبات الكلمة واشتقاقاتها. وتمثلت الدلالة الصرفية عند ابن جني في حديثه عن:

- الصيغ والمباني الصرفية ممثّلة بأوزان المشتقات وأبنية الأفعال وأبنية المصادر وأسماء الفعل وغيرها. وهذه الصيغ الصرفية ذات علاقة وثيقة بنظرية الدلالة؛ إذ تعالج المعنى وتحوّلاته وما يطرأ عليه من تغييرات كصيغة (فاعل) التي تدل على المشاركة، و(أفعل) التي تأتي لمعنى النقل والبلوغ، و(فعّل) التي تأتي للتكثير، فالصيغ الصرفية هنا أدت دوراً في تشكيل المعنى، والذي وجهها نحو هذا المعنى هو الحروف الزوائد ممثلة بالهمزة والألف والتضعيف. ومن الأمثلة على الأبنية الصرفية ما أورده في (باب في تلاقي اللغة) حيث قال:" هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئاً إلا لأبي علي رحمه الله. وذلك أنه كان يقول في باب أجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء وبقيته: إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها. قال: لأن باب أفعل وفعلاء إنما هو للصفات وجميعها تجيء على هذا الوضع نكرات نحو: أحمر وحمراء وأصفر وصفراء وأسود وسوداء وأبلق وبلقاء وأخرق وخرقاء. هذا كله صفات نكرات، فأما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان وليسا بصفتين، فإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها"(ابن جني، د.ت، 1: 321).
- تناوب المصادر والصفات، إذ فرّق بين استخدام المصدر واستخدام الوصف، وأن كلاً منهما يؤدي معنى يختلف عن الآخر، قال في (باب تجاذب المعاني والإعراب): "ومن تجاذب الإعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفاً، نحو قولك: هذا رجل دَنَف، وقومٌ رِضا، ورجلٌ عَدْل. فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت: رجلٌ دَنِف، وقومٌ مرضيّون، ورجل عادل. هذا هو الأصل. وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعي، والآخر معنوي. أما الصناعي فليزيدك أنساً بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر، في نحو قولك: أقائماً والناس قعود، أي تقوم قياماً والناس قعود، ونحو ذلك. وأما المعنوي فلأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل. وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه " (ابن جني، د.ت، 3: 259)؛ فالمصدر بشكل عام " ذو وظيفة دلالية صرفية أبلغ من استعمال غيره في الوصف، فهو ينوب عن اسم الفاعل واسم المفعول، وفي الوقت نفسه يبالغ في دلالتهما حين يستعمل بدلاً منهما" (مجاهد، 1985، ص191).

وعدول فَعِيل إلى فُعال، لإفادة معنى المبالغة، وما ذلك إلا للمعنى، يقول ابن جني:" ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله. وذلك فُعال في معنى فَعِيل، نحو طُوال، فهو أبلغ معنى من طويل، وعُراض فإنه أبلغ معنى من عَرِيض. وكذلك خُفاف من خَفِيف، وقُلال من قَلِيل، وسُراع من سَرِيع. ففُعال – لعمري– وإن كانت أخت فَعِيل في باب الصفة فإن فَعِيلاً أخص بالباب من فُعال، ألا تراه أشد انقياداً منه .... فلما كانت فَعِيل هي الباب المطرد وأريدت المبالغة، عدلت إلى فُعال. فضارعت فُعال بذلك فُعّالا. والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله أما فُعّال فبالزيادة وأما فُعَال فبالانحراف به عن فَعِيل " (ابن جني، د.ت، 3: 266–268).

- دلالة الأدوات، فللأدوات دلالات معينة لا يمكن الوقوف عليها بمنأى عن الكلمات الأخرى، وهذه الأدوات تؤدي دوراً مهماً في توجيه المعنى وتحديده، وسنقوم بتقسيم تلك الأدوات في هذا المبحث إلى قسمين رئيسين هما: ما يرتبط بحروف المعاني، والآخر ما يرتبط ببعض أنواع الكلم في العربية كأسماء الاستفهام والشرط وغيرهما.

فحروف المعاني هي التي تفيد معنى في غيرها بعد وضعها في سياق معنوي معين، ولا يعني ذلك أن لا قيمة لها في المعنى، بل إنها تلعب دوراً مهماً في تشكيل المعنى وتغييره وهذا ما يطلق عليه في علم اللغة الحديث المورفيمات، وقد عرف علماء اللغة القدماء المورفيم إلا أنهم كانوا يعالجونه تحت باب الكلمة، ويلاحظ ذلك من تعريفهم للكلمة بأنها: "اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع" (ابن يعيش، 2001، ص70)، فحروف المعاني تمثل مورفيمات وتقسم حسب طبيعة وجودها إلى قسمين: حروف متصلة بغيرها من أقسام الكلمة المختلفة أو ما يعرف بالسوابق واللواحق والأحشاء. ومستقلة غير متصلة كبعض حروف الجر وحروف العطف.

أشار ابن جني إلى بعض حروف المعاني التي تمثل السوابق، ومنها: حروف المضارعة، وكشف عن دلالاتها في (باب في الرّد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) بقوله: "يدلك على تمكّن المعنى في أنفسهم وتقدمهم للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل؛ إذ كنّ دلائل على الفاعلين: من هم، وماهم، وكم عدتهم، نحو: أفعل ونفعل وتفعل ويفعل.... أفلا ترى إلى حروف المعاني: كيف بابها التقدّم وإلى حروف الإلحاق والصناعة: كيف بابها التأخر. فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم وعلوّه في تصورهم إلا بتقديم دليله وتأخر دليل نقيضه لكان مغنياً من غيره كافياً " (ابن جني، د. ت، 1: 225–226).

ويتضح مما سبق أن أحرف المضارعة لها دلالة معنوية؛ إذ إنها تدل على الفاعلين، وكل حرف منها له دلالة تختلف عن الحرف الآخر، فالألف تدل على أن الفاعل متكلم مفرد، والنون تدل على جماعة المتكلمين، والتاء تدل على أن الفاعل مخاطب حاضر، أو أن الفاعل مؤنث مفرد غائب، والياء تدل على أن الفاعل غائب.

أما اللواحق فهي الحروف التي تلحق آخر الكلمة، وذلك كتاء التأنيث، وألف التثنية، وواو الجمع على حدة، والألف والتاء في المؤنث، وألفا التأنيث في حمراء وبابها وسكرى وبابها، وياء الإضافة كهني. فتاء التأنيث، وألف التأنيث الممدودة (اء)، وألف التأنيث المقصورة (ى)، كل هذه الحروف حملت دلالة التأنيث، وألف التثنية حملت معنى المثنى، وواو الجماعة حملت دلالة الجمع، والألف والتاء في جمع المؤنث حملت معنى التأنيث مضافاً إليها الجمع، والياء حملت معنى الإضافة (ابن جني، د.ت، 1: 227–228).

والأحشاء هي الزيادة في منتصف الكلمة، ذكر ابن جني أن أحرف المعنى قد تقع وسطاً كياء التحقير، وألف جمع التكسير؛ إذ يقول: "وعلى هذا حشوا بحروف المعاني فحصنوها بكونها حشواً وأمّنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف المعرضة للحذف والإجحاف. وذلك كألف التكسير وياء التصغير نحو دراهم ودريهم وقماطر وقميطر. فجرت في ذلك –لكونها حشواً– مجرى عين الفعل المحصنة في غالب الأمر، المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف، ألا ترى إلى كثرة باب عدة وزنة وناس، والله في أظهر قولي سيبويه، وما حكاه أبو زيد من قولهم لاب لك ووِيلِمّهِ" (ابن جني، د.ت، 1: 226).

ما ذكره ابن جني هنا يندرج تحت ما يسمى بأحرف المعاني سواءً أكان أولاً أم وسطاً أم آخراً، فالألف في دفاتر حوّلت دلالة الاسم من الإفراد إلى الجمع، كما أضافت ياء التحقير دلالة جديدة للاسم.

ومن الأحرف التي لها معنى ودلالة وتقع حشواً ألف (فاعل وفاعال وفاعول) ونحو ذلك، يقول ابن جني:" أما ألف فاعل وفاعال وفاعول ونحو ذلك، فإنها وإن كانت راسخة في اللين وعريقة في المد فليس ذلك لاعتزامهم المدّ بها، بل المدّ فيها –أين وقعت– شيء يرجع إليها في ذوقها وحسن النطق بها، ألا تراها دخولها في (فاعل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعداً نحو ضارب وشاتم فهذا معنى غير معنى المدّ وحديث غير حديثه. وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي في شرح تصريف أبي عثمان وغيره من كتبي وما خرج من كلامي" (ابن جني، د.ت، 1: 235)، فمورفيم الألف أفاد معنى المشاركة، وأن الفعل من اثنين أو أكثر لا من واحد، ومثله الألف في فاعال وفاعول هي الأخرى مورفيمات وليست لمجرد المد بل تفيد معاني أخرى غير المشاركة؛ إذ جيء بها لتفيد المبالغة.

ويلاحظ أن بعض حروف المعاني تكون سابقة أحياناً ولاحقة أحياناً أخرى صانعة بذلك معنى مغايراً بحسب موقعها، ومن ذلك الميم التي تؤدي معنى المصدرية، أو المفعولية وغيرها، إذا جاءت أول الأسماء، إذ أورد ابن جني في (باب الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) قوله: "جعلوا الميم –وهي من زوائد الأسماء– مخصوصاً بها أول المثال نحو مَفعَل ومفعول ومِفعال ومُفعِل" (ابن جني، د.ت، 1: 237)، وعلّل ذلك بقوله: "لما جاءت لمعنى ضارعت بذلك حروف المضارعة فقدِّمت ... وعلى الجملة فالاسم أحمل للزيادة في آخره من الفعل ، وذلك لقوة الاسم وخفّته فاحتمل سحب الزيادة من آخره " (السابق نفسه). وقد تأتي هذه الميم لاحقة في نهاية بعض الأسماء المخصوصة، نحو (اللهمّ) فتدل على النداء. ويعبر ابن جني عن ذلك في (باب في فرق بين البدل والعوض) بقوله: "وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك ... وتقول في ميم اللهمّ: إنها عوض من (ياء) في أوله، ولا تقول: بدل"(ابن جني، د.ت، 1: 266)؛ فهذه الميم التي

وصفها ابن جني بأنها عوض حلت محل الياء التي تفيد النداء، فأخذت معناها. وهنا تمثل الميم مورفيماً متنقلاً بمجيئها في بداية بعض الكلمات أو نهايتها، وفي كل موقع تؤدي معنى مختلفاً عن الآخر، وهذه المعاني تمثل الرحى التي تدور حولها الدلالة الصرفية.

أما القسم الآخر من دلالة الأدوات فهو ما يرتبط ببعض أنواع الكلم في العربية كأسماء الاستفهام والشرط وغيرها، فأسماء الاستفهام تحمل دلالة مكثفة تغنيك عن كلام كثير، ويوضح ابن جني ذلك بقوله: " ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول فمن ذلك قولك: كم مالك؟ ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك: أعشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف؟ فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً؛ لأنه غير متناه فلما قلت: (كم) أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة. وكذلك (أين بيتك؟)؛ قد أغنتك (أين) عن ذكر الأماكن كلها. وكذلك (من عندك؟) قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم. وكذلك (متى تقوم؟) قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على بعدها. وعلى هذا بقية الأسماء من نحو: كيف وأي وأيان وأنى" (ابن جني، د.ت، 1: 83).

نجد أن أسماء الاستفهام هنا وثيقة الصلة بنظرية الدلالة عند ابن جني، فهي تحمل دلالات تغني عن كلام كثير غير متناه الأبعاد، وهذه الجزئية التي عرضها ابن جني سبقت كثيراً من الدراسات الحديثة التي تقول وتصنف نوعاً جديداً من الكلمات تحت ما يسمى دلالة الكلمات اللامتناهية.

أما أسماء الشرط فحالها كحال أسماء الاستفهام في الدلالة، إذ جمعها في الفقرة السابقة مع أسماء الاستفهام، وقد دلّل على قيمتها الدلالية بقوله: "وكذلك الشرط في قولك: من يقم أقم معه، فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس. ولولا هو لاحتجت أن تقول: إن يقم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك، ثم تقف حسيراً مبهوراً ولمّا تجد إلى غرضك سبيلا" (السابق نفسه).

أما بالنسبة لعبد القاهر الجرجاني فقد ظهرت عنده الدلالة الصرفية في أكثر من موضع من الكتاب، إذ عرض في (فصل تحقيق القول في البلاغة والفصاحة) إلى بيان أنه " لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجري مَجراها، مما يُفرد فيه اللفظُ بالنعت والصفة، وينسب فيه الفضل والمزية إليه دونَ المعنى، غيرُ وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامِها فيما له كانت دَلالةٌ، ثم تبرجها في صورة هي أبهى وأزْيَنُ وآنَقُ وأعجبُ وأحقُّ بأن تستوليَ على هَوى النفس، وتنالَ الحظَّ الأوفرَ من مَيْل القلوب، وأولى بأن تُطلقَ لسانَ الحامد، وتُطيلَ رغْمَ الحاسد ولا جهةَ لاستعمال هذه الخصالِ غيرُ أنْ تأتي المعنى من الجهة هي أصح لتأديته، وتختار له اللفظُ الذي هو أَخصُّ به، وأكشفُ عنه وأتمُّ له، وأَحرى بأن يَكسبه نُبلاً، ويظهر فيه مزية". (الجرجاني، 1993، 43). وهنا يتّضح موقفه من هذه الدلالة الصرفية من خلال نظرته إلى الكلمة؛ إذ يقول: "ينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أنْ تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخباراً وأمراً ونهياً واستخباراً وتعجباً، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل لإفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة. هل يُتَصور أن يكون بين اللفظتين تفاضلٌ في الدلالة حتى تكون هذه أدلَّ على معناها الذي وُضعتْ له من صاحبتها على ما هي موسومة به، حتى يقال إن (رجلاً) أدلُّ على معناه من (فرسٍ) على ما سُمّي به، وحتى يتصور في الاسمين يوضعان لشيءٍ واحد، أن يكون هذا أحسن نبأً عنه وأَبْيَن كشفاً عن صورته من الآخر، فيكونُ (الليثُ) مثلاً أدلَّ على السَّبُع المعلوم من (الأَسد)" (الجرجاني، 1992، ص44).

وعبد القاهر الجرجاني بكلامه السابق يكون قد جرّد الكلمة من دلالتها، وهو بذلك يكون قد سبق ما جاء به علماء اللغة المحدثون فهذا دي سوسير يبيّن أن "قيمة الكلمة لا تتحدد بمجرد القول بأن الكلمة يمكن استبدالها بفكرة معيّنة: أي أن لها هذه الدلالة أو تلك، بل بمجموع الأشياء التي تقع خارجها. ولما كانت الكلمة جزءا من نظام، فهي لا تملك الدلالة حسب، بل لها أيضاً قيمة. والقيمة والدلالة شيئان مختلفان" (دي سوسير، 1988، ص134–135). فسوسير يجرّد الكلمة من الدلالة ما لم توضع في سياق معين، كذلك الحال عند عبد القاهر الجرجاني؛ فدلالة الكلمة عنده لا يمكن لها بحال من الأحول أن تستوي على سوقها مالم توضع في نظم معين؛ "فقيمة كل عنصر تتحدد طبقاً لمحيطه إذ يصعب تحديد قيمة حتى الكلمة التي تدل على الشمس من دون أن نرجع أولاً إلى ما يحيط بها. ففي بعض اللغات لا يمكن القول: أجلس في الشمس" (دي سوسير، 1988، ص135).

وقد حدد عبد القاهر الجرجاني أين يكمن التفاضل بين الكلمات المفردة؛ إذ يقول: وهل يقع في وهْم وإنْ جُهِد، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان، من غير أن يُنظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم، بأكثرَ من أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية، أو أن تكون حروف هذه أخفَّ، وامتزاجها أحسن، ومما يَكُدُّ اللسانَ أَبْعَدَ؟ وهل تجد أحداً يقول: هذه اللفظةُ فصيحةٌ، إلا وهو يعتبر مكانَها من النظم، وحسنَ مُلائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لخواتها؟" (الجرجاني، 1992، ص44). فالتفاضل هو تفاضل شكلي يتعلق بلفظ الكلمة ومخارج حروفها.

إن المدقق في كلام عبد القاهر الجرجاني لا سيما قوله بأن "الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظٌ مجرَّدة، ولا من حيثُ هي كلم مفردة، وأن الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبهَ ذلك، مما لا تَعلُّقَ له بصريح اللفظ" (الجرجاني، 1992، ص46) يجد أن عبد القاهر الجرجاني لم ينكر دلالة الكلمة ألبتة، بل جعل لها دلالة في ذاتها إلا أنها لا تتحدد أكانت جيدة أم حسنة ما لم توضع في سياق معين. ومما يشهد لذلك "أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر" (السابق نفسه)، ومثّل عبد القاهر الجرجاني لذلك بلفظة (الأخدع)، ولفظة (الشيء) كيف أنها تحسن في موضع وتقبح في آخر(الجرجاني، 1992). وقد عبر عن وجهة النظر هذه محمد حماسة بقوله: "فكل كلمة لكي تدخل في علاقة نحوية من أي نوع مع غيرها لها شرط اختيار خاص بها؛ فالكلمة حصيلة لاجتماع المعنى النحوي والمعنى المعجمي في سياق مخصوص" (عبداللطيف، 1983، ص173).

وتمثلت الدلالة الصرفية على نحو تطبيقي عند عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن المعاني التي تفيدها بعض الأدوات كإفادة (الألف واللام) للدلالة الجنسية، ودلالة (الذي)، ودلالة حروف العطف، ودلالة إنّ التي تغني غَنَاءَ (الفاء) العاطفة (الجرجاني، 1992).

ثالثا– الدلالة النحوية:

تناول ابن جني الدلالة النحوية بالدرس، ونالت هذه الدلالة جزءاً كبيراً من اهتمامه، إلا أنه لم يتوسع فيها ذلك التوسع الكبير الذي رأيناه عند عبد القاهر الجرجاني؛ فقد صبغ عبد القاهر الجرجاني كتابه صبغة نحوية؛ إذ جعل من النحو حجر الأساس الذي تنبني عليه نظرية النظم التي يقول بها. في حين أن ابن جني كان كتابه موسوعياً تناول فيه جميع مستويات اللغة، فأفرد لكل منها أبواباً مستقلة.

وتمثلت الدلالة النحوية عند ابن جني عندما ربط النحو بالمعنى؛ إذ بيّن أن الغاية من اطراد القواعد وتصنيفها على المثل التي وضعتها لها العرب هي من أجل الوصول إلى المعنى الدقيق وتوضيحه والإبانة عنه وتصويره. وقد ظهر ذلك جلياً عندما عرّف النحو بأنه "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم. كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته، ثم خصّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم، وكما أن بيت الله خص به الكعبة وإن كانت البيوت كلها لله" (ابن جني، د.ت، 1: 35).

كما تمثّلت تلك الدلالة في حديثه عن تعريف الكلام في (باب القول على الفصل بين الكلام والقول) بيّن أن " الكلام إنما هو للجمل التوام دون الآحاد" (ابن جني، د.ت، 1: 28)، وهذه الجمل هي محور علم النحو، وحتى تكون كلاماً لا بدّ أن تقدم دلالات تامة مفيدة.

وفي توضيحه لعلاقة المعنى بالإعراب تجلّت الدلالة النحوية عندما عرّف الإعراب بأنه "الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول. ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه" (ابن جني، د.ت، 1: 36)، وتقديمه مجموعة من الصور الإعرابية التي توضّح لنا دور الإعراب في إبراز المعنى، وكل صورة من هذه الصور لها قواعد وأسس وظيفية تختلف عن الأخرى.

إن اختلاف التقدير في الإعراب يجسّد الدلالة النحوية إذ يؤدي ذلك إلى اختلاف المعاني. وقد أفرد لذلك باباً هو (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) حيث ذكر أن " هذا الموضع

كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة. وذلك كقولهم في تفسير قولنا أهلَكَ والليلَ، معناه: الحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذاك من لا دربة له إلى أن يقول: أهلك والليلِ فيجرّه، وإنما تقديره الحق أهلَك وسابق الليلَ " (ابن جني، د.ت، 1: 281).

كما تمثّلت الدلالة النحوية عند ابن جني في عرضه لبعض دلالات الأساليب اللغوية، كالحذف في أسلوب الشرط، إذ أورد في (باب في إصلاح اللفظ) " اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّة وعليها أدلة وإليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة عنيت العرب بها فأولتها صدراً صالحاً من تثقيفها وإصلاحها. فمن ذلك قولهم: أما زيد فمنطلق، ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدمة عليهما. وأنت في قولك: أما زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين، ولا تقول: أما فزيد منطلق كما تقول فيما هو في معناه: مهما يكن من شيء فزيد منطلق. وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ. ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفة فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا: أما فزيد منطلق كما يقولون: مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم، إنما قبلها في اللفظ حرف، وهو أما. فتنكبوا ذلك لما ذكرنا، ووسطوها بين الحرفين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتي على صورة العاطفة، فقالوا: أما زيد فمنطلق كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو ... وهو الصواب " (ابن جني، د.ت، 1: 313–314).

ومن المواطن التي تناول فيها الدلالة النحوية أسلوب التوكيد بلام الابتداء "ومن ذلك قولهم: إن زيداً لقائم فهذه لام الابتداء، وموضعها أول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقديرها: لَئنّ زيداً منطلق، فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد –وهو التوكيد– أخرت اللام إلى الخبر فصار إن زيداً لمنطلق" (ابن جني، د.ت، 1: 315).

أما بالنسبة للدلالة النحوية عند عبد القاهر الجرجاني فتعد من أبرز الدلالات التي احتوى عليها كتاب دلائل الإعجاز، وأوسعها نطاقاً؛ ذلك أن عبد القاهر الجرجاني أولى علم النحو جل اهتمامه، وجعل منه الركيزة الأساسية لنظرية النظم التي تمثّل الطريق لإثبات إعجاز القرآن، وقد صبغ عبد القاهر الجرجاني كتابه هذا بصبغة نحوية، إذ لا يكاد يخلو مبحث من مباحث هذا الكتاب إلا وتحدث عن مفردات علم النحو بدءا بتعريفه نظرية النظم التي هي مدار كتابه بقوله: "اعلم أنْ ليسَ النظمُ إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علمُ النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجَه التي نُهِجتْ فلا تزيغ عنها، وتحفَظ الرُّسومَ التي رُسمتْ لك فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها" (الجرجاني، 1992، ص81).

وقد تمثّل الاهتمام بالدلالة النحوية عند عبد القاهر الجرجاني في مواطن متعددة نستطيع إجمالها فيما يأتي:

- في بيانه لعلاقة الإعراب بالمعنى؛ إذ ربط النظم بالإعراب قائلاً: "واعلم أنك إذا رجعتَ إلى نفسك علمتَ علماً لا يعترضه الشك، أنْ لا نَظْمَ في الكَلِم ولا ترتيب، حتى يُعلَّقَ بعضُها ببعضٍ، وَيْبني بعضُها على بَعض، ويُجعلَ هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يَجهلُه عاقلٌ ولا يخْفَى على أحدٍ من الناس"(الجرجاني، 1992، ص55).
- في بيانه لمجموعة من أشكال التعلّق التي لا تتحدّد إلا بواسطة الإعراب، وهي دلالات على علاقة الإعراب بالمعنى عنده. والحق أن عبد القاهر الجرجاني بهذه الفلسفة النحوية الجديدة التي ربط فيها النحو بالمعنى يكون قد بث الروح في جسد النحو العربي؛ إذ عدّ تمام حسان " مبادرة العلامة عبد القاهر الجرجاني –رحمه الله– بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق والتركيب"(حسان، 1955، ص18). وفي حديث الجرجاني عن (عطف الجمل بالواو) يتّضح لنا عمق العلاقة الدلالية النحوية عنده إذ يقول: "واعلم أنه إذا كان المخبَر عنه في الجملتين واحداً كقولنا: هو يقولُ ويفعلُ، ويَضُرُّ ويَنْفَعَ، ويُسيءُ ويُحْسِنُ، ويأمُرُ ويَنْهى، ويحُلُّ ويُعقِد، ويأخُذُ ويُعْطي، ويَبيعُ ويَشْتَري، ويأكُلُ ويشرَبُ وأشباه ذلك، ازداد معنى الجمع في (الواو) قوة وظهوراً، وكان الأمر حينئذٍ صريحاً. وذلك أنك إذا قلت: هو يَضُرُّ وينفعُ، كنت قد أفدت بالواو أنك أوجبت له الفعلين جميعاً، وجعلته يفعلهما معاً، ولو قلت: يَضرُّ ينفعُ من غير واو لم يجب ذلك، بل قد

يجوز أن يكون قولك ينفعُ، رجوعاً من قولك يضرّ وإبطالاً له. وإذا وقع الفعلان في مثل هذه في الصلة، ازداد الاشتباك والاقتران حتى لا يتصور تقدير إفرادٍ في أحدهما عن الآخر، وذلك في مثل قولك: العَجَبُ من أني أحسنت وأسأت، ويكفيك ما قلت وسمعت، وأيحسن أن تنهَى عن شيءٍ وتأتيَ مثلَه؟؛ وذلك أنه لا يشتبه على عاقلٍ أن المعنى على جعل الفِعْلَين في حكمِ فعلٍ واحد"(الجرجاني، 1992، ص226).

- في حديثه عن دلالة الصفة التي حمّلها معاني مختلفة – في معرض مناقشته لمن زهد في النحو واحتقر شأنه – كالتوضيح في قولهم: (مررت بزيدٍ الظريف)، والتخصيص، في قولهم: (جاءني رجل ظريف)، والتأكيد، كقولهم: (أمس الدابر)، والمدح والثناء، كالصفات الجارية على اسم الله (الجرجاني، 1992، ص30–31).
- في بيانه لأوجه الدلالة المشتركة بين بعض الأجناس النحوية كالصفة، والخبر، والحال التي تتّفق في أن كافتها لثبوت المعنى للشيء، ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت، "وهل عرفتم الفرق بين الصفة والخبر، وبين كل واحد منهما وبين الحال؟ وهل عرفتم أن هذه الثلاثة تتفق في أن كافتها لثبوت المعنى للشيء، ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت؟"(الجرجاني، 1992، ص172).
- في توضيحه لمفهوم الدلالات اللامتناهية؛ إذ أشار في (بيان محاسن النظم) إلى أن "مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرةٌ ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها. ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض. تفسير هذا: أنه ليس إذا راقك التنكير في (سؤدد) من قولِه: تنقَّلَ في خلقَيْ سؤددِ. وفي (دهر) من قوله: فلو إذْ نَبا دهرٌ، فإنه يجب أن يروقك أبداً وفي كل شيء. ولا إذا استحسنت لفظ ما لم يُسمَّ فاعلُه في قوله (وأنكر صاحبٌ)، فإنه ينبغي أن لا تراه في مكان إلا أعطيته مثل استحسانك ههنا ، بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤُمُّ. وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تعمل منها الصور والنقوش، فكما أنك ترَى الرجل قد تَهدَّى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج، إلى ضرب من التخير والتدبُّر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها، إلى ما لم يتهدَّ إليه صاحبُه، فجاء نَقشُه من أجل ذلك أعجب، وصورته أغرب، كذلك حال الشاعر والشاعر في توخيهما معاني النحو ووجوهه التي علمت أنها محصول النظم" (الجرجاني، 1992، ص87–88). ولما كانت هذه الأوجه لا حصر لها فإن الأمر كذلك في المعاني المتولدة عنها هي الأخرى لا حصر لها.

والمتأمل في الدلالة النحوية عند عبد القاهر الجرجاني يجد أنه تميّز فيها عن ابن جني؛ إذ نظر إلى المباحث النحوية على نحو شمولي، ولم تكن نظرته إليها جزئية من نحو ما رأينا عند ابن جني، وجعلها الجرجاني أساساً للنظم؛ فلا نظم دون توخٍ لمعاني النحو. ومثل هذه النظرة عند عبد القاهر الجرجاني وجدت لها صدى عند أعلام اللغة المحدثين؛ فهذا سوسير يعرف اللغة بقوله: "إنها نظام من العناصر المعتمد بعضها على بعض، تنتج قيمة كل عنصر فيها من وجود العناصر الأخرى في وقت واحد" (دي سوسير، 1988، ص134).

رابعا– الدلالة المعجمية:

الدلالة المعجمية هي الدلالة المتعلقة بتعدد المعاني للمفردة الواحدة، وذلك بناء على سياق الكلام اللغوي التي توجد فيه، وهذه الدلالة أحد أهم الأسباب في وجود عدد هائل من المعاني في المعجم العربي، وقد ظهرت الدلالة المعجمية عند ابن جني بشكل واضح، وتعددت صور الدلالة المعجمية عنده على الرغم من أنه لم يفرد لها أبواباً خاصة، بل كان يستخدمها في معالجة بعض القضايا التي تخص الأبواب النحوية أو الصرفية أو الصوتية.

وتمثلت الدلالة المعجمية عند ابن جني في معالجته للمعاني المعجمية لبعض الكلمات، فكان يتناول الكلمة فيوضح معناها الرئيس، ثم يسرد لنا بقية معانيها المتعددة كما يفعل مؤلفو المعاجم، فضلاً عن أنه كان يذكر الصيغ المختلفة للكلمة ولا يقتصر على صيغة واحدة، كمعالجته لكلمة (الإعراب) في (باب القول على

الإعراب)، حيث قال مستفتحاً ذلك: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ " (ابن جني، د.ت، 1: 36)، ثم أعقب ذلك بقوله: "وأما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له، وموضح عنه، ومنه عربت الفرس تعريباً إذا بزغته، وذلك أن تنسف أسفل حافره، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفياً من أمره لظهوره إلى مرآة العين بعد ما كان مستوراً وبذلك تعرف حاله: أصلب هو أم رخو؟ وأصحيح هو أم سقيم؟ وغير ذلك" (ابن جني، د.ت، 1:37). إلا أن اللافت للنظر أن ابن جني كان يوظف الاستخدامات المعجمية وظيفياً، وهذا ما يظهره تمام حسان بقوله: "إن المعنى المعجمي ذا العلاقة العرفية يتصف بالتعدد والتنوع والاحتمال، ويأتي التنوع والاحتمال من ارتباط الإفادة، وهي الوصول إلى المعنى التام الذي يحسن السكوت عليه بالكلام دون الكلم، فلا فائدة إلا مع الجملة وبها، أما الكلم المفردات فلا تتعلق بها الفائدة، وإن تعلقت بها الدلالة على معنى مفرد، وشتان بين الفائدة والمعنى المفرد"(حسان، 1982، ص325).

وتمثلت هذه الدلالة أيضاً في توضيحه لدلالة بعض المصطلحات؛ إذ كان يأتي بالمعاني العميقة للمصطلح المراد معالجته ثم يربطها ربطاً واضحاً بالمعنى الاصطلاحي لها، كحديثه عن مصطلح اللغة في (باب القول على اللغة وما هي) إذ بيّن أن اللغة "أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم" (ابن جني، د.ت، 1: 34)، ثم ذكر أن اللفظة –لغة– من لغوت: أي تكلمت وقيل من لغي يلغى إذا هذى، ومصدره اللّغا (السابق نفسه).

وفي بعض الأحيان كان ينظر إلى جنس الكلمة وطبيعة بنيتها كما فعل في مصطلح النحو (ابن جني، د.ت، 1: 35). وثمّة اتفاق بين المصطلح والمعنى المعجمي للكلمة عند ابن جني، بيد أن الذي يميّز المصطلح عن المعنى المعجمي للكلمة أنه أكثر شمولاً؛ إذ إنه يشتمل على المعنى المعجمي للكلمة المفردة، ويشتمل على المعنى الاصطلاحي للحقل الذي وضعت فيه الكلمة.

وفي إشارته لـ(الاستدلال على الشيء بضده)؛ فالاستدلال بالشيء لنعرف ضده يفرض علينا أن نعرف دلالة كل من المعنيين، وهذا هو الجانب الذي تهتم به الدلالة المعجمية، ويمثل ابن جني على ذلك بقوله: "ومن ذلك ما يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّ قوما من العرب أتوه، فقال لهم: من أنْتم؟ فقالوا: نحن بنو غيان، فقال: بل أنْتم بنو رشدان (ابن سعد، 1968) " (ابن جني، د.ت، 1: 251). فمن الواضح أن الغيّ الذي هو الضلال، والرشد الذي هو الهداية، معنيان متضادان إلا أنه قد يُستدل بالثاني على نقيضه. ومن الاستدلال على الشيء بضدّه "قولهم: السليم للديغ، أطلق عليه تفاؤلا بالسّلامة" (ابن جني، د.ت، 2: 136).

وفي بيانه لتعدد الألفاظ والمعنى واحد(الترادف)؛ إذ رجح وقوع اللفظتين لمعنى واحد، أما إذا كثرت الألفاظ، وأطلقت على نفس المعنى تكون معاني فرعية خلاف المعنى تُوسّع فيها عن طريق المجاز أو ما شابه. يقول ابن جني: "إذا كانت اللفظتان في كلام العربي متساويتين في الاستعمال، كثرتهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرّف أقوالها. وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال به عهده، وكثر استعماله لها فلحقت – لطول المدة واتصال استعمالها– بلغته الأولى" (ابن جني، د.ت، 1: 372).

أما بالنسبة لعبد القاهر الجرجاني فلم يتوسع في الدلالة المعجمية، ولم يتعمق فيها، كما هو الحال عند ابن جني، بل كانت نظرته إليها سطحية؛ ولم يعرض لها بصورة مباشرة إذ كان في كثير من الأحيان يشير إلى المصطلح دون النظر إلى أصوله اللغوية؛ ذلك أن شغله الشاغل كان إثبات نظرية النظم، وهذه النظرية لا تتأتى من معاني الكلم المفردة بل بانتظام هذه المعاني ضمن سياق معين؛ لنجد أن جلّ تركيز عبد القاهر الجرجاني في هذه الدلالة جاء على المصطلحات التي عالجها وعرّفها بما يتناسب مع نظرية النظم. ومن المصطلحات التي عرض لها عبد القاهر الجرجاني مصطلح الفصاحة، والكناية والاستعارة والتمثيل.

وثمّة فرق جوهري بين نظرة ابن جني وعبد القاهر الجرجاني للدلالة المعجمية، فابن جني يقيم دلالة ذاتية للكلمة ويبرز وظيفتها المعجمية بأن لكل كلمة معنى مختلفاً عن الآخر، في حين أن الجرجاني يكاد يلغي الوظيفة المعجمية للكلمة؛ إذ لا قيمة ولا معنى لها ما لم توضع في سياق معين.

وتمثلت الدلالة المعجمية عند عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن الترادف؛ فعرض له في باب اللفظ والنظم، عندما كان

يقدّم الحجج في أن المزيّة ليست في اللفظ نفسه، ولا في المعنى نفسه، فمن غير المعقول أن تكون الفصاحة والبلاغة التي نسبوها للألفاظ جاءت من وضع لفظ مكان آخر، نحو أن يقول: (ليث) بدل (أسد)؛ "وذلك أنْ ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين نحو: (قعد) و(جلس)، ولكن فيما فهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر" (الجرجاني، 1992، ص261).

فمن الملاحظ هنا أن عبد القاهر الجرجاني يكاد ينكر ما سمي عند اللغويين الترادف؛ إذ إنه يعوّل على مجموع الكلام أو السياق العام للكلام. وهو بهذه النظرة يخالف ما جاء به ابن جني؛ فابن جني يرجح وجود الترادف، في حين أن الجرجاني يكاد ينفي وجود الترادف؛ إذ إنه لا يوجد أدنى علاقة بين اللفظ ومعناه ما لم تكن في سياق معين. ولكن ابن جني يتفق مع عبد القاهر الجرجاني في أن الألفاظ المترادفة إنْ كثرت فسببها ليس أصل الوضع إنما هو تطور في المعنى بسبب المجاز أو غيره، وذلك لا يتحدد بعيداً عن السياق.

وفي حديثه عن دلالة المفسَّر والمفسِّر، يقول: "ثم إن الذي استهواهم، هو أنهم نظروا إلى تفسير ألفاظ اللغة بعضها ببعض، فلما رأوا اللفظ إذا فُسِّرَ بلفظٍ، مثل أن يقال في (الشَّرجب) إنه الطويلُ، لم يجز أن يكون في المفسَّر من حيث المعنى، مزيةٌ لا تكون في التفسير ظَنُّوا أن سبيل ما نحن فيه ذلك السبيلُ، وذلك غَلَطٌ منهم؛ لأنه إنما كان للمفسَّر، فيما نحن فيه، الفضلُ والمزيَّةُ على التفسير، من حيث كانت الدلالة في المفسَّر دلالةَ معنى على معنى، وفي التفسير دلالة لفظٍ على معنى"(الجرجاني، 1992، ص444).

خاتمة:

تناول البحث الدلالات السطحية عند كل من ابن جني في كتابه الخصائص وعبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، ووازن بينهما ضمن معطيات الدرس الدلالي الحديث، وخلص إلى النتائج الآتية:

– تناول ابن جني أصناف الدلالات السطحية، فعرض للدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، في حين أن عبد القاهر الجرجاني ركز على الدلالة النحوية وقد وردت بعض أنماط الدلالات السطحية عنده إلا أنه لم يتوسع فيها كما هو الحال عند ابن جني لا سيما ما يتعلق منها بالدلالة الصرفية والمعجمية.

– أثبت ابن جني أن للصوت المفرد دلالة عندما قال بمناسبة بعض الأصوات لمعانيها كما هو الحال في (قضم) التي تستخدم للأشياء الصلبة، و(خضم) التي تستخدم للأشياء اللينة، ليثبت بذلك أن هناك وحدة دلالية أصغر من الكلمة (المورفيم) تحمل دلالة ألا وهي الصوت المفرد (الفونيم)؛ ليسبق بذلك ما جاء به علماء اللغة المحدثون ممن قالوا بدلالة الصوت المفرد. في حين أن عبد القاهر الجرجاني لا يستسيغ مثل هذا الموقف فلا قيمة للصوت عنده ما لم يوضع في سياق معين.

– سبق عبد القاهر الجرجاني بحديثه عن دلالة الكلمة ما قاله علماء اللغة المحدثون بأن الكلمة لا تحسن من حيث هي كلمة بمعناها المتعارف عليه، بل تحسن بالسياق الذي توضع فيه.

– أقام كل من ابن جني وعبد القاهر الجرجاني علاقة مباشرة بين المعنى والإعراب كما فعل النحاة الأوائل؛ إذ جعلا منه سبباً رئيساً في تحديد المعنى على نحو دقيق، إلا أن عبد القاهر الجرجاني توسع في هذه الفكرة أكثر من ابن جني؛ ليجعل أساس النظم والمعنى المترتب عليه هو توخّي النحو.

– تناول ابن جني الدلالة المعجمية على نحو وظيفي؛ إذ نظر إلى أصول الكلمة وتقلباتها والمعاني الجامعة لهذه التقليبات مضافاً لها الدلالة الاصطلاحية للكلمة التي يعالجها، كتعريفه للقول والكلام؛ رغبة منه في الوصول إلى المعنى الدقيق لبعض المصطلحات المشكلة إلا أنه لم يتوسع فيها فكتابه ليس معجماً وإن عالجها بطريقة المعجميين.

. قائمة المراجع:

- الأزهري، محمد بن أحمد (2001). **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض، ط1، بيروت، دار إحياء التراث.
- ثامر، فاضل. (1994). **اللغة الثانية (في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث)**، ط1، لبنان، المركز الثقافي العربي.
- الجرجاني، عبد القاهر (1992). **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود شاكر، ط2، جدة، دار المدني.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. (د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر.

- حسان، تمام (1982). **الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**. د.ط. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- حسان، تمام (1994). **اللغة العربية معناها ومبناها**، د.ط، دار الثقافة، المغرب، دار الثقافة.
- الداية، فايز (1996). **علم الدلالة العربية النظرية والتطبيق**، ط2، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر بيروت.
- دي سوسير، فرديناند (1988). **علم اللغة العام**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، د.ط. العراق، جامعة الموصل.
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد (1968). **الطبقات الكبرى**، د.ط، بيروت، دار، صادر.
- سيبويه، عمرو بن عثمان (1982). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، القاهرة، مطبعة الخانجي.
- عبد اللطيف، محمد حماسة (1983). **النحو والدلالة**، ط1، القاهرة، مطبعة المدني.
- عكاشة، محمود (2005). **التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة**، د.ط، القاهرة، دار النشر للجامعات.
- مجاهد، عبد الكريم (1985). **الدلالة اللغوية عند العرب**، ط1، عمّان، دار الضياء للنشر والتوزيع.
- هادف، بوزيد ساسي (2009). الدلالة الصوتية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، الجزائر، *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، العدد 9.
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (2001). **شرح المفصل**، تقديم: إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.